

قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية

-دراسة تطبيقية خلال الفترة (2012-2017)-

Measuring operational efficiency in Algerian commercial banks

-An empirical study (2012-2017)-

د.طلال زغبة، جامعة المسيلة، talal.zeghba@univ-msila.dzط.د.نعيجة رزقية احلام، جامعة المسيلة، ahlam.naidjarezqiya@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2020/06/06

تاريخ القبول: 2020/05/27

تاريخ الاستلام: 2020/01/24

ملخص: تركز هذه الدراسة قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك العاملة بالجزائر والمكونة من ستة بنوك، بنكين عموميين، بنك أجنبي وثلاث بنوك عربية خلال الفترة (2012-2017)، وذلك بهدف قياس مدى تمتع البنوك الجزائرية بالكفاءة التشغيلية التي تعكس قدرتها على التحكم في تكاليفها، تم استخدام التحليل المالي بأسلوب النسب المالية وبرنامج Excel للوصول إلى أغراض الدراسة، تمثلت النتائج العامة للدراسة بأن البنوك صغيرة الحجم تتمتع بكفاءة تشغيلية عالية في الإدارة والتحكم في تكاليفها مقارنة مع البنوك العمومية كبيرة الحجم.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة البنكية؛ النسب المالية؛ الكفاءة التشغيلية؛ البنوك التجارية.

تصنيف JEL : G21 ، M48 ، H21.

Abstract: This study focuses on Measuring operational efficiency in commercial banks, An empirical study of a group of banks operating in Algeria, the latter and composed of six banks: two public banks, a foreign bank and three Arab banks during the period (2012-2017). In order to measure the operational efficiency of Algerian banks that reflect their ability to control costs, financial analysis was used with the Financial Ratios.method and Excel program to achieve the objectives of the study.

keyword: Banking efficiency; Financial ratios; Operational efficiency; Commercial banks.

JEL classification code : G21، M48 ، H21.

المؤلف المرسل: طلال زغبة، الإيميل: zeghbatalal@gmail.com

1. مقدمة:

يعتبر القطاع البنكي من القطاعات الهامة الذي يلعب دورا هاما في حياتنا اليومية، ليس فقط لدوره الهام في وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه يعتبر قاطرة تدفع الاقتصاد الوطني، فهو يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، وطالما أن البنوك تعمل في بيئات مختلفة فان ذلك يتطلب تفعيلها وإصلاح محيطها لزيادة كفاءتها وفعاليتها، لتعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها وبرامجها ضمن إطار البيئة المالية والبنكية التنافسية.

يكتسي تقييم أداء البنوك أهمية كبيرة خاصة وأنها أصبحت تعمل في محيط متغير ويتميز بمزيد من المخاطر ويتطلب المتابعة والمراقبة أو على الأقل التقليل من تأثيرها عليها، كما أنه يساعد في نجاح البنوك وذلك من خلال تحديد درجة الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة دون التضحية بجودة المخرجات.

الجزائر كغيرها من دول العالم عملت على اتخاذ جملة من الإصلاحات المالية والبنكية، وذلك لتهيئة البنوك لمسايرة التغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي خصوصا في ظل التقدم الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما ساعدها على اتخاذ العديد من الاستراتيجيات التي تمكنها من الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق مخرجات بأدنى تكلفة ممكنة.

أولا: إشكالية البحث

ازدادت أهمية موضوع الكفاءة البنكية نتيجة لاحتدام شدة المنافسة، حيث أصبحت الكفاءة على مستوى التكلفة والربح مطلب إداري مهم جدا تسعى كل البنوك إلى تحقيقه، حتى تتمكن من الاستمرار والنمو في ظل توسع الأنشطة وازدياد شدة المنافسة، وعليه سيتم من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تمتع البنوك الجزائرية بالكفاءة التشغيلية التي تعكس قدرتها على التحكم في

تكاليفها؟

ثانيا: فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضية التالية:

- البنوك التجارية العاملة بالجزائر لها الكفاءة والقدرة على التحكم في تكاليفها.
ثالثًا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهم أساليب تقييم وقياس الكفاءة البنكية؛
- محاولة اختبار مدى قدرة البنوك الجزائرية في مسايرة المتغيرات العالمية؛
- قياس الكفاءة البنكية باعتبارها مطلبًا رهنًا في ظل اشتداد المنافسة.

رابعًا: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه، لاسيما وان سلامة أداء البنوك يعد من المتطلبات الأساسية لتطور ونمو اقتصاد أي دولة في العالم، وبالمقابل فان القياس المستمر للكفاءة خاصة في الوقت الراهن المتميز باشتداد المنافسة، يعد احد العناصر الأساسية في تقييم وتقويم الأداء، حيث أن تقييم الكفاءة في البنوك يمكنها من معرفة مدى كفاءتها في استغلال مواردها وتحقيق أقصى المخرجات بأقل قدر من المدخلات.

خامسًا: الدراسات السابقة:

- دراسة العربي مصطفى، بعنوان تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامية والمصرف التقليدي-دراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري وسوسيتي جنرال الجزائر باستخدام نموذج العائد على الحقوق الملكية-، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد، 08 العدد 01، 2019، المركز الجامعي تمارست الجزائر، هدفت الدراسة إلى تقييم أداء البنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام العائد على حقوق الملكية، وخلصت إلى أن بنك البركة كان أفضل من بنك سوسيتي جنرال في مؤشرات الربحية وكان بنك سوسيتي جنرال أفضل من بنك البركة من حيث استغلال أصوله.

- دراسة أحلام بوعبدلي، احمد عمان، بعنوان قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 11، 2016، جامعة الوادي الجزائر، هدفت الدراسة إلى قياس درجة الكفاءة التشغيلية لبنك خليج الجزائر AGB ومدى إدارته لمخاطر السيولة خلال الفترة 2010

-2015 بأسلوب تحليل مغلف البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى أن بنك خليج الجزائر يتمتع بدرجة كفاءة فنية وحجمية كبيرة في إدارة موارده.

من خلال ما سبق من دراسات يتضح أن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة في أنها تبحث في مدى تحكم البنوك الجزائرية وقدرتها على إنتاج المخرجات باستخدام الحد الأدنى من المدخلات وهو ما ينعكس على قدرتها في التحكم في تكاليفها.

2. ماهية الكفاءة البنكية:

ينطوي مفهوم الكفاءة على كثير من الغموض وذلك بسبب تداخله مع بعض المفاهيم القريبة منه كالإنتاجية والفاعلية.

1.2 مفهوم الكفاءة البنكية:

يتفق مفهوم الكفاءة في البنوك مع مفهوم الكفاءة في المؤسسات الاقتصادية من حيث المبدأ أو المعنى والمتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة ولقد وردت عدة تعاريف للكفاءة البنكية نذكر من بينها ما يلي:

- توصل (Farrell, M.J. (1957) إلى أن الكفاءة الكلية تحتوي على مكونين هما (Farrell, 1957, pp. 260-261):

- الكفاءة الفنية (The Technical efficiency): قدرة المؤسسة على اختيار المزيج الأمثل من المدخلات وذلك لكي تتمكن فيما بعد من إنتاج أكبر قدر ممكن من المخرجات، وهذا مفاده عدم وجود هدر في استغلال المدخلات أي استخدام أقل قدر ممكن من المدخلات بغض النظر عن تكلفتها، أما من ناحية المخرجات فالمؤسسة تسعى لزيادة مخرجاتها بغض النظر عن سعرها.
- الكفاءة التخصيفية أو السعرية (The Price Efficiency): تشير إلى استخدام المزيج الأمثل من المدخلات لغرض تخفيض التكلفة، أما من جهة المخرجات فإن الكفاءة السعرية تعني استخدام المزيج الأمثل من المخرجات بهدف زيادة الأرباح، وبالتالي فإن الكفاءة التخصيفية من منظور المدخلات تأخذ بالحسبان أسعار المدخلات، أما من منظور المخرجات فتأخذ بالحسبان الأسعار المستقبلية للمخرجات.

- الكفاءة البنكية هي إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة، سواء أكانت بشرية أو مادية أو مالية وكذلك العمل على تقليل الهدر والعطل في الطاقة الإنتاجية (الحسيني و الدوري، 2006، صفحة 227).

2.2. أنواع الكفاءة البنكية:

تتمثل فيما يلي (الهيبل، 2013، الصفحات 23-26):

- الكفاءة الإنتاجية: تتحقق باستخدام الموارد المتاحة للحصول على أقصى إنتاج ممكن بطريقة ملائمة يراعى فيها تقليل التكاليف وتحقيق رغبات المستهلكين؛

- كفاءة تخصيص الموارد: يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة عن عدم استخدام أو تخصيص الموارد بشكل أمثل، ويرى معظم الباحثون أن اللاكفاءة في تخصيص الموارد ينتج عنها خسارة في رفاهية المجتمع؛

- كفاءة إكس: يقصد بها كل العوامل غير القابلة للقياس والتي تساهم بالإضافة لعوامل الإنتاج المعروفة تقليدياً من تحديد كميات الإنتاج وجودته، مثل البنية والتنظيم الداخلي للمؤسسة؛

- الكفاءة النسبية: هي مقياس للكفاءة سواء كانت كفاءة تقنية أو كفاءة سعرية أو كفاءة اقتصادية لمؤسستين أو أكثر، أي مقارنة درجة الكفاءة بين المؤسسات داخل الصناعة الواحدة؛

- الكفاءة التشغيلية: تشمل الكفاءة التشغيلية العديد من الاستراتيجيات والتقنيات المستخدمة لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تقديم سلع ذات جودة عالية للعملاء بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة وفي الوقت المناسب.

3.2. أهمية الكفاءة البنكية:

تتمثل فيما يلي (جعدي، 2014، صفحة 28):

- يؤدي ارتفاع معدلات الكفاءة إلى وجود إدارة كفئة، لأن هذه الأخيرة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل، مما يعمل على رفع صافي الدخل للبنك؛

- إن جمع العناصر السابقة الذكر بمنظومة بنكية واحدة، يؤدي إلى الناتج الأساسي للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد، وجوهر هذا الأمر هو توجيه مصادر الأموال إلى استخداماتها المثلى، مما يؤدي إلى رفع معدلات الربحية والإبقاء على معدلات كافية من السيولة، وهذا ما يجعل البنك أكثر كفاءة؛
- البحث عن فرص استثمار جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى البنك، يحقق له أرباح أكبر بتكلفة أقل بإتباع إستراتيجية التنوع في الاستثمار وذلك لتوزيع مخاطر الاستثمار والتقليل من حدتها وتأثيرها على البنك؛
- السعي نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع، والذي بدوره يوفر مصادر جديدة للأموال تساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباح إضافية وتعزز المركز المالي للبنك.

بما أن الكفاءة تقدم للمسيرين المعلومات والمعطيات المؤدية إلى اتخاذ القرار السليم، فإن عملية القياس تسمح بربط الكفاءة من أمام عملية التحكم بضمان متابعة اختيار القرارات الإستراتيجية، ومن خلف عملية التحكم نستخرج الانحرافات بين ما هو مقدر ومن التحليل نتعرف على أسباب هذه الانحرافات وبالتالي اتخاذ القرارات الصحيحة.

4.2. العوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية:

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية (بوخاري و بن ساحة، 2011، صفحة 139):

- **العوامل الداخلية:** تتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك، كفاءة البنك، حجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة والتركيز على العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمارات وكذلك حجم الموجودات.

- **العوامل الخارجية:** مختلف النظم والتشريعات المالية والنقدية المفروضة من قبل الحكومة والبنك المركزي والمتعلقة بأسعار الفوائد وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك، وكذلك حجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك.

5.2. نماذج قياس كفاءة البنوك التجارية:

(1) قياس الكفاءة البنكية باستخدام التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات الرئيسية التي تستخدمها البنوك عند الحكم على أدائها وسلامة مركزها المالي، لما يتضمنه من دراسة تحليلية للبيانات والقوائم المالية.

(أ) **التحليل العمودي للقوائم المالية:** يسمى التحليل المالي الساكن ويرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها وأجزائها في شكل نسب ذات دلالة يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضعية المالية للمؤسسة وتتمثل هذه الأدوات في رأس المال العامل والمؤشرات المالية (شونوف، 2013، صفحة 50).

(ب) **التحليل الأفقي للقوائم المالية:** التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات عبارة عن مقارنة البيانات المنشورة في سنتين أو أكثر أي عرض التغيرات الحاصلة في تلك السنوات أما بواسطة أرقام مطلقة أو مطلقة أو من خلال النسب المئوية (داوود، 2012، صفحة 98).

(ت) **التحليل بالنسب المالية:** يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم (مطر، 2006، صفحة 31).

(2) قياس الكفاءة البنكية باستخدام الأساليب الكمية:

تتم القياسات التطبيقية للكفاءة باستخدام نوعين من الأساليب الكمية طرق معلمية أشهرها طريقة الحد التصادفي وأخرى طرق غير معلمية أهمها تحليل مغلف البيانات كأساليب حديثة تستخدم وبشكل واسع لقياس كفاءة المصرفية.

(أ) الطرق المعلمية Parametric Model

- طريقة الحد التصادفي (Stochastic Frontier Analysis (SFA)
- طريقة الحد السميك (The Thick Frontier Approach (TFA)
- طريقة التوزيع الحر (The Distribution Free Approach (DFA)

ب) الطرق اللامعلمية Non – Parametric Model

- تحليل مغلف البيانات (DEA) Data Envelopment Analysis

3. منهجية الدراسة:**1.3 مجتمع وعينة الدراسة:**

تم اختيار عينة الدراسة بناء على معلومات وبيانات متوفرة في التقارير المالية للبنوك المنشورة على مواقعها الالكترونية، تم تشكيل قاعدة معطيات مالية ومحاسبية في شكل نسب مالية مفسرة لكفاءة البنوك موضوع الدراسة، اقتصرت الدراسة على 06 بنوك عمومية وبنوك خاصة، وتم اختيار الفترة من 2012 إلى 2017 للدراسة، وللقيام بهذه الدراسة تم الحصول على البيانات من القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج).

- القسم الأول تتميز هذه البنوك بأنها وطنية وتابعة للقطاع العام وتتميز أيضا بـ كبير حجم أصولها نظرا للانتشار الواسع لوكالاتها عبر التراب الوطني تتمثل في:

▪ البنك الوطني الجزائري (BNA) Banque Nationale d'Algérie؛

▪ البنك الخارجي الجزائري (BEA) Banque Extérieure d'Algérie.

- القسم الثاني تتمثل في البنوك الخاصة مستثمرة في الجزائر بقاعدة (51/49) للاستثمار الأجنبي، وتكون تحت إشراف ورقابة البنك المركزي الجزائري مثلها مثل البنوك العمومية، وتتميز هذه البنوك بأنها حديثة النشأة في الجزائر وقليلة الانتشار عبر تراب الوطن وتتمثل في:

▪ الشركة العامة الجزائر (SGA) Société Générale d'Algérie؛

▪ بنك تراست Banque TRUST؛

▪ بنك خليج الجزائر (AGB) Gulf Bank Algérie؛

▪ مصرف السلام (SALAM).

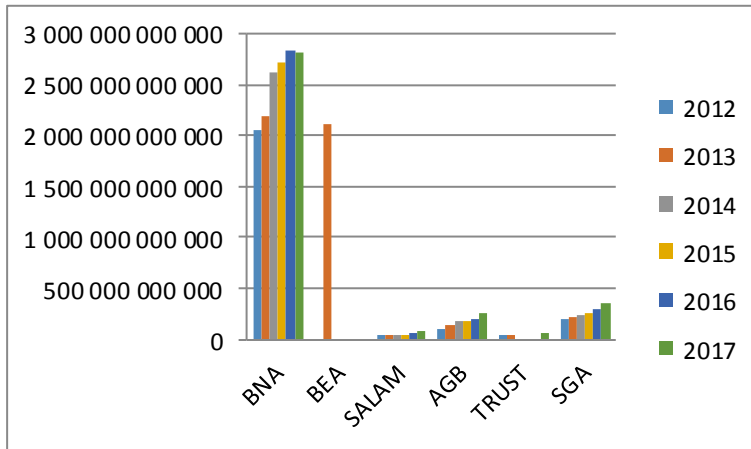
الجدول 1: البنوك محل الدراسة.

الرمز	اسم البنك	التأسيس	القطاع	رأس المال سنة 2017
BNA	بنك الوطني الجزائري	1966	عام	14.600.000.000
BEA	بنك الخارجي الجزائري	1967	عام	150 000 000 000
SGA	الشركة العامة الجزائر	1999	خاص	10.000.000.000
TRUST	تراست بنك	2002	خاص	13.000.000.000
AGB	بنك خليج الجزائر	2003	خاص	10.000.000.000
SALAM	بنك السلام	2008	خاص	10.000.000.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مواقع الالكترونية للبنوك محل الدراسة.

أما بخصوص تطور حجم الأصول للبنوك محل الدراسة فهو معبر عنها بالشكل التالي:

الشكل 1: تطور حجم الأصول للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012-2017)



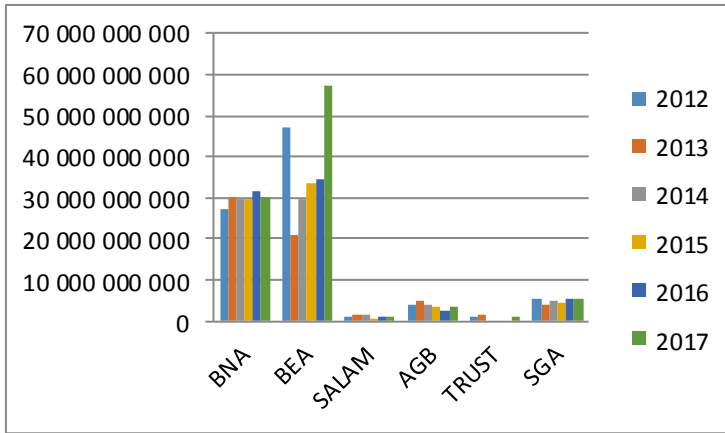
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.

يتضح جليا من الشكل رقم 01 أن بنك BNA تحتل المرتبة الأولى من بين البنوك الأخرى

من حيث حجم الأصول.

أما تطور قيمة النتيجة الصافية للبنوك محل الدراسة معبر عنها بالشكل التالي:

الشكل 2: تطور قيمة النتيجة الصافية للبنوك خلال الفترة (2012-2017)

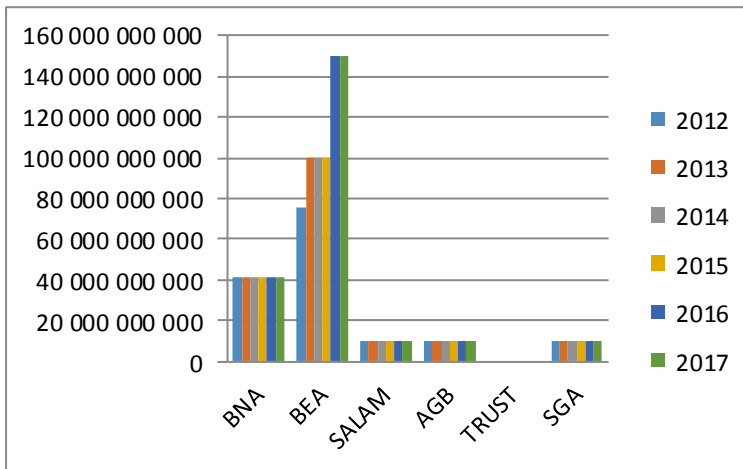


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.

يوضح الشكل رقم 02 أن بنك BEA حقق أحسن وأفضل نتيجة صافية من بين البنوك الأخرى وخاصة في السنة الأخيرة.

أما بخصوص تطور حجم الأموال الخاصة للبنوك محل الدراسة معبر عنها بالشكل التالي:

الشكل 3: تطور حجم الأموال الخاصة للبنوك خلال الفترة (2012-2017)

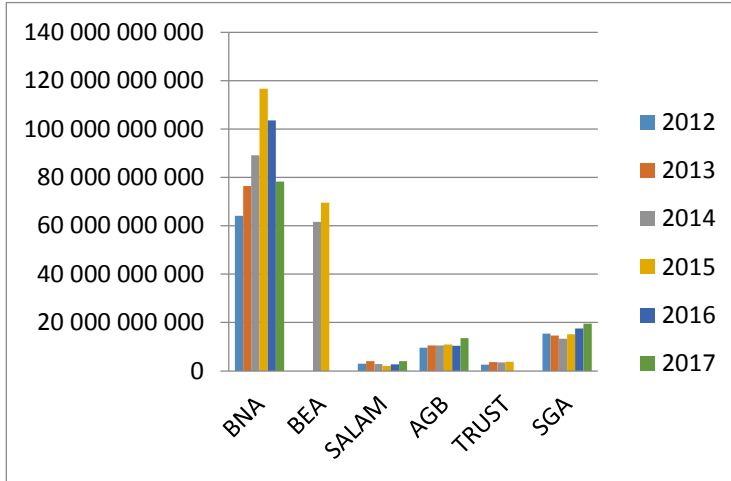


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.

يوضح الشكل رقم 03 أن بنك BEA لديه أموال خاصة كبيرة يليه بنك BNA ثم باقي البنوك الأخرى.

أما بخصوص تطور حجم إيرادات البنوك محل الدراسة معبر عنها بالشكل التالي:

الشكل 4: تطور حجم الإيرادات للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.

يوضح الشكل رقم 04 أن بنك BNA قد حقق حجم إيرادات عالي مقارنة مع البنوك الأخرى.

2.3 تحديد نموذج الدراسة:

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الكفاءة البنكية حيث اعتمدنا على مؤشر العائد على حقوق الملكية لاعتباره مؤشر متكامل وشامل لتقييم كفاءة الربحية وكفاءة التكاليف البنكية للبنوك محل الدراسة، ويتشكل نموذج العائد على حقوق الملكية من مجموعة من المؤشرات التي تستخدم في الدراسة نوضحها في الجدول رقم 02.

الجدول 2: نسب مؤشرات الربحية.

الرمز	النسبة	طريقة الحساب
ROE	المؤشر العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة X 100
ROA	المؤشر العائد على الأصول	النتيجة الصافية / مجموع الأصول X 100
EM	مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية	الأموال الخاصة / مجموع الأصول X 100
AU	مؤشر منفعة الأصول	الإيرادات / مجموع الأصول X 100
PM	مؤشر هامش الربح	النتيجة الصافية / الإيرادات X 100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على دراسات سابقة

4. تحليل النتائج:

1.4 تقييم كفاءة الأرباح:

يتم قياس ربحية البنوك محل الدراسة، باستخدام النسب المالية سابقة الذكر .

1 مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE

الجدول 3: مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
BNA	65,34	72,69	71,60	71,00	75,53	72,08	71,37
BEA	61,88	20,93	29,81	33,42	23,05	38,34	34,56
SALAM	11,20	12,67	13,83	3,01	10,80	11,81	10,55
AGB	39,99	50,35	40,10	36,28	26,32	36,38	38,24
TRUST	8,69	10,83	12,39	13,18	7,69	9,09	10,31
SGA	51,69	40,20	51,37	44,16	55,96	52,59	49,33

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.

تشير نتائج الجدول رقم 04 إلى أن بنك الوطني الجزائري BNA حقق أكبر معدل سنة 2016 بنسبة %75,53 وأقل عائد تم تحقيقه سنة 2012 بنسبة %65,34 يليه بنك الخارجي الجزائري BEA الذي تراوحت النسب فيه بين %61,88 كنسبة مرتفعة سنة 2012 و%20,93 كأدنى نسبة سنة 2013، أما بنك السلام SALAM فقد حقق نسبة %13,83 سنة 2014 كأعلى قيمة له وأدنى قيمة له كانت سنة 2015 بقيمة جد منخفضة قدرت ب %3,01، وبالنسبة لبنك خليج الجزائر AGB فقد حقق ارتفاعا خلال سنة 2013 بنسبة %50,35 ليتراجع بعدها إلى أدنى مستوى له سنة 2016 بنسبة %26,32، أما بنك ترست TRUST فقد حقق نسبة منخفضة سنة 2016 تقدر ب %7,69 وأعلى قيمة له كانت بنسبة %13,18 سنة 2015، أما بنك الشركة العامة SGA فقد حقق أعلى عائد له سنة 2016 بنسبة تقدر ب %55,96 وأقل قيمة حققها كانت سنة 2013 بنسبة %40,20.

و بمقارنة بنوك العينة من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية نلاحظ أن متوسط نسبة هذا الأخير متفاوتة بين البنوك خلال سنوات الدراسة حيث بلغ المتوسط في البنك الوطني الجزائري نسبة %71,37 كأعلى قيمة يأتي بعده بنك الشركة العامة بنسبة %49,33 ثم يأتي بعده بنك خليج الجزائر بنسبة %38,24 وبعد ذلك تتوالى نسب %34,56 و %10,55 و %10,31 لبنك الخارجي الجزائري، بنك السلام وبنك ترست TRUST على التوالي.

(2) مؤشر العائد على الأصول ROA

الجدول 4: مؤشر العائد على الأصول ROA

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
BNA	1,32	1,38	1,14	1,09	1,11	1,06	1,18
BEA	2,04	0,99	1,15	1,28	1,34	1,84	1,44
SALAM	3,42	3,20	3,81	0,74	2,03	1,38	2,43
AGB	3,80	3,62	2,27	2,05	1,39	1,42	2,42
TRUST	3,11	3,43	3,60	3,53	2,05	1,81	2,92
SGA	2,55	1,81	2,11	1,78	1,88	1,49	1,94

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.

تشير نتائج الجدول رقم 05 إلى أن بنك الوطني الجزائري BNA حقق أكبر نسبة سنة 2013 بنسبة 1,38% وأقل عائد سنة 2015 بنسبة 1,09%، وبنك الخارجي الجزائري BEA حقق نسبة عليا تقدر ب 2,04% سنة 2012 وأدنى قيمة حققها سنة 2013 بنسبة 0,99%، ثم بنك السلام SALAM سجل 3,81% كنسبة عليا خلال سنة 2014 و 0,74% كأدنى نسبة في 2015، أما بنك خليج الجزائر AGB فقد حقق نسبة 3,80% سنة 2012 كأعلى قيمة له أما أدنى قيمة له كانت سنة 2016 بنسبة 1,39%، وأظهرت نتائج بنك تراست TRUST ارتفاعا خلال سنة 2014 بنسبة 3,60% أما سنة 2017 فقد كانت أدنى نسبة تقدر ب 1,81%، أما بنك الشركة العامة SGA فقد حقق أعلى عائد له سنة 2012 بنسبة تقدر ب 2,55% وأقل قيمة حققها كانت سنة 2013 بنسبة 40,20%.

3 مؤشر مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية EM

الجدول 5: مضاعف حقوق الملكية EM

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
BNA	0,02	0,02	0,02	0,02	0,01	0,01	0,02
BEA	0,03	0,05	0,04	0,04	0,06	0,05	0,04
SALAM	0,31	0,25	0,28	0,25	0,19	0,12	0,23
AGB	0,10	0,07	0,06	0,06	0,05	0,04	0,06
TRUST	0,36	0,32	0,29	0,27	0,27	0,20	0,28
SGA	0,05	0,04	0,04	0,04	0,03	0,03	0,04

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.

تشير نتائج الجدول رقم 06 أن كل بنوك العينة حققت قيما متباعدة نسبيا فيما بينها، فبالنسبة إلى بنك الوطني الجزائري BNA فقد عرف مؤشر مضاعف الملكية ثبات في السنوات من 2012 إلى غاية 2015 بقيمة 0,02 مرة بعدها انخفضت قيمته في السنتين الأخيرتين لتبلغ 0,01 مرة، أما بنك الخارجي الجزائري BEA فقد حقق أعلى معامل له سنة

2016 بقيمة تقدر ب 0,06 مرة وأقل قيمة حققها كانت سنة 2012 بقيمة تقدر ب 0,03 مرة، أما بنك السلام SALAM فقد تراوحت ما بين 0,28 مرة كأعلى حد سنة 2014 و 0,12 مرة كأدنى حد والتي حققها سنة 2017، أما بنك خليج الجزائر AGB فقد حقق معدل قدره 0,10 مرة كأعلى قيمة سنة 2012 بعدها سجل هذا المضاعف تراجع في السنوات الموالية ليصل إلى 0,04 مرة في السنة الأخيرة للدراسة 2017، بيد أن بنك تراست TRUST فقد حقق أكبر قيم مضاعف حقوق الملكية على الإطلاق وأظهرت النتائج أن أعلى قيمة حققها هذا البنك كانت سنة 2012 بقيمة تقدر ب 0,36 مرة بعدها سجل انخفاض وتراجع ليصل إلى أدنى قيمة سنة 2017 بمقدار 0,20 مرة، في حين أن بنك الشركة العامة SGA فقد حقق أعلى قيمة للمضاعف بقيمة 0,05 مرة سنة 2012 وتراجع بعدها ليصل إلى أدنى قيمة له سنة 2017 بقيمة تقدر ب 0,03 مرة.

من خلال الجدول السابق نرى أن معامل الرفع المالي مرتفع في بنك تراست TRUST خلال سنوات الدراسة مقارنة بالبنوك الأخرى.

4 مؤشر منفعة الأصول AU

الجدول 6: مؤشر منفعة الأصول AU

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
BNA	0,03	0,03	0,03	0,04	0,04	0,03	0,03
BEA	0,02	0,02	0,02	0,03	0,03	0,04	0,03
SALAM	0,09	0,10	0,08	0,05	0,05	0,05	0,07
AGB	0,09	0,08	0,06	0,06	0,05	0,05	0,07
TRUST	0,07	0,09	0,08	0,08	0,07	0,06	0,08
SGA	0,08	0,07	0,05	0,06	0,06	0,06	0,06

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.

تشير نتائج الجدول رقم 07 أن بنك الوطني الجزائري BNA حقق نسبة 0,03% في السنوات 2012-2013-2014 على التوالي لترتفع بعدها سنة 2015 و 2016 بنسبة 0,04% بعد ذلك تنخفض مجددا سنة 2017 إلى نسبة 0,03%، بينما بنك الخارجي

الجزائري BEA فقد حقق نتائج مرتفعة تدريجيا، فقد كانت النسبة سنة (2012-2013-2014) 0,02% لترتفع بعدها سنة 2015 و 2016 لتصل النسبة إلى 0,03% وفي سنة 2017 ارتفعت لتسجل أعلى نسبة لها 0,04%، أما بنك السلام SALAM فقد تذبذبت نسب مؤشر منفعة الأصول للتراوح بين 0,05% و 0,10% فقد كانت أعلى نسبة في سنة 2013 بنسبة 0,10% لتتدهور بعدها وتنخفض إلى غاية 0,05% في السنوات الأخيرة على التوالي 2015-2016-2017، وهو نفس الشيء الملاحظ في بنك خليج الجزائر AGB فقد سجل أعلى قيمة له سنة 2012 بنسبة 0,09% لتتراجع بعدها هذه النسبة إلى غاية 0,05% في السنتين الأخيرتين 2016-2017 على التوالي، وبالنسبة لبنك تراست TRUST فقد عرف المؤشر ارتفاعا سنة 2013 بنسبة 0,09% ليتراجع بعدها في السنوات الموالية إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له سنة 2017 بنسبة 0,06%، أما بالنسبة إلى بنك الشركة العامة SGA فقد حقق أعلى عائد له سنة 2012 بنسبة تقدر ب 0,08% وأقل قيمة حققها كانت سنة 2014 بنسبة 0,05% لترتفع بعدها في السنوات الموالية 2015-2016-2017 على التوالي لتصل إلى نسبة 0,06%.

وبمقارنة بنوك العينة من خلال مؤشر منفعة الأصول وكون هذا الأخير يدل على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول نلاحظ أن متوسط النسبة المرتفعة للبنوك محل الدراسة هي 0,08% التي حققها بنك تراست TRUST.

5) مؤشر هامش الربح PM

الجدول 7: مؤشر هامش الربح PM

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
BNA	0,42	0,40	0,33	0,25	0,30	0,38	0,35
BEA	1,06	0,46	0,48	0,48	0,40	0,47	0,56
SALAM	0,37	0,31	0,48	0,14	0,39	0,30	0,33
AGB	0,42	0,48	0,38	0,33	0,25	0,27	0,35
TRUST	0,43	0,39	0,45	0,45	0,30	0,30	0,38
SGA	0,34	0,27	0,39	0,29	0,32	0,27	0,31

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك.

تشير نتائج الجدول رقم 08 أن بنك الوطني الجزائري BNA حقق أكبر معدل لمؤشر هامش الربح سنة 2012 بنسبة 0,42% وأقل عائد تم تحقيقه سنة 2015 بنسبة 0,25%، في حين أن بنك الخارجي الجزائري BEA الذي تراوحت النسب فيه بين 1,06% كنسبة عليا خلال سنة 2012 و 0,40% كأدنى نسبة والتي حققتها في سنة 2016، أما بنك السلام SALAM فقد حقق نسبة 0,39% سنة 2016 كأعلى قيمة له وأدنى قيمة له كانت سنة 2015 بنسبة 0,14%، بينما بنك خليج الجزائر AGB فقد تذبذبت نسب مؤشر هامش الربح لتتراوح بين 0,25% كأدنى قيمة والمحققة سنة 2016 و 0,48% كأعلى قيمة سنة 2014، وبالنسبة لبنك تراست TRUST فقد أظهرت نتائج مؤشر هامش الربح ارتفاعا خلال سنتي 2014-2015 على التوالي بنسبة 0,45% لتتخفض بعدها لتصل إلى أدنى مستوى له سنتي 2016-2017 بنسبة 0,30%، أما بالنسبة إلى بنك الشركة العامة SGA فقد حقق أعلى عائد له سنة 2014 بنسبة تقدر ب 0,39% وأقل قيمة حققها كانت سنتي 2013-2017 بنسبة 0,27%.

وبمقارنة بنوك العينة من خلال مؤشر هامش الربح وكون هذا الأخير يدل على الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، نلاحظ أن متوسط نسبة المرتفعة للبنوك محل الدراسة هي نسبة 0,56% التي حققها بنك الخارجي الجزائري BEA.

2.4 تقييم كفاءة التكاليف:

نعتمد في تقييم كفاءة التكاليف على مؤشر هامش الربح، والذي يبين قدرة البنك على التحكم في تكاليفه، إن قيام المؤسسة المصرفية بالحصول على تمويلات تعادل ضعف رأسمالها، مشروط باستخدام هذه الأموال بكفاءة، وعليه فتحقيق الربح يعني تحويل هذه الموارد إلى استخدامات مناسبة، من خلال ما سبق نتوصل إلى الاستنتاجات التالية:

(1) من حيث الربحية

يتم قياس ربحية البنك من قدرته على توليد عائد من توظيف وحدة نقدية واحدة، حيث تبين مؤشرات الربحية والمتمثلة في كل من مؤشر العائد على حقوق الملكية، مؤشر العائد على الأصول ومؤشر هامش الربح.

حيث يعتبر بنك BNA هو أفضل بنك من حيث العائد على حقوق الملكية، أما بالنسبة للعائد على الأصول فقد تصدر بنك TRUST المرتبة الأولى بينما هامش الربح فبنك BEA كان في المرتبة الأولى.

2) من حيث التكاليف

يبين مؤشر هامش الربح أن بنك BEA أكثر كفاءة في التحكم بتكاليفه مقارنة بالبنوك الأخرى محل الدراسة.

3) من حيث المخاطرة

يظهر مؤشر مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية مدى مخاطرة البنك بأموال الغير لتمويل استثماراته ومن خلال النتائج السابقة تبين أن بنك SALAM أكثر مخاطرة من البنوك الأخرى محل الدراسة نظرا لاعتماده الكبير على الديون للتمويل.

4) من حيث الإنتاجية

يتم تحديد كفاءة البنوك من حيث الإنتاجية من خلال مؤشر منفعة الأصول حيث تقارب معدلاته للبنوك الخاصة وهذا ما يفسر الاستعمال الأفضل للأصول للبنوك الخاصة ويأتي بنك TRUST في مقدمة يليه بعد ذلك بنك AGB و SALAM بنفس المعدل.

5. الخاتمة:

تتبع كفاءة البنوك في القيام بأنشطتها ووظائفها إيجابا وسلبا على تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن هذا الأمر يتطلب من البنوك أن تعمل على زيادة فعاليتها وذلك من خلال رفع كفاءتها وتبسيط إجراءات سير عملها والارتقاء بمستويات أداء موظفيها، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على تحقيق أكبر صافي دخل بنكي، ومن خلال هذه الدراسة تمثلت أهم النتائج فيما يلي:

- يعتبر بنك TRUST أفضل بنك من باقي بنوك العينة من حيث مؤشر العائد على الأصول وكذلك مؤشر منفعة الأصول، فقد أبدى هذا البنك كفاءة عالية في توظيف الأموال توظيفا امثلا في استغلال كفاءته في استخدام مجموع أصوله ويرجع هذا

لاستفادته من عقار بالهكتارات مقابل دينار رمزي بموجب قرار رسمي لزيادة رأس ماله وهذا بأمر من البنك المركزي، بيد أنه حقق أعلى قيمة في مؤشر مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية وهذا ما يدل على أنه يتمتع بدرجة عالية من المخاطرة في تمويل استثماراته؛

- يعتبر بنك BNA أفضل بنك من البنوك العينة من حيث العائد على حقوق الملكية فقد اتضح أن لهذا البنك القدرة في استغلال أمواله الخاصة لتوليد الأرباح؛
- حقق بنك BEA أعلى معدل لهامش الربح مما يدل هذا على أن البنك ذو كفاءة عالية في التحكم بتكاليفه ويرجع علو معدلات هامش الربح إلى حصص موارد سوناطراك على مستوى البنك؛
- تعتبر البنوك صغيرة الحجم أكثر كفاءة في إدارة كفاءتها والتحكم في تكاليفها من البنوك كبيرة الحجم.

6. قائمة المراجع:

1. شريفة جعدي. (2014). قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية- دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2006-2012). ورقة، الجزائر: اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح.
2. شعيب شنوف. (2013). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS. عمان، الأردن: الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع.
3. عبد الحميد بوخاري، و علي بن ساحة. (2011). نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي. الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات (صفحة أيام 22 و 23 نوفمبر 2011، ص 139). ورقة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، أيام 22 و 23 نوفمبر 2011.
4. فلاح حسن الحسيني، و مؤيد عبد الرحمن الدوري. (2006). إدارة البنوك -مدخل كمي واستراتيجي معاصر. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

5. محمد مطر. (2006). *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)*. عمان، الأردن: الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع.
6. نعيم نمر داوود. (2012). *نعيم نمر داوود: التحليل المالي باستخدام برنامج Excel*، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 98. عمان، الأردن: الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع.
7. نهاد ناهض فؤاد الهبيل. (2013). *قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية-SFA* دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين-. غزة، فلسطين: مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة.
8. Farrell, M. (1957). The Measurement of Productive Efficiency. *Journal of the Royal Statistical Society. Series A (General)*, 120(3), 253-290. Retrieved from <https://www.jstor.org/stable/2343100>